الأنباء
الثلاثاء 2 فبراير 2016

10٪ تراجع التوظيف في "الخاص" ملغيا 6,500 وظيفة

"الوطني": 16100 وظيفة جديدة للكويتيين في 2015

13٪ نمواً سنوياً للقروض الشخصية.. و16٪ زيادة القروض المقسطة لشراء منازل

مؤشر "آراء" يتراجع إلى 95 نقطة لأقل مستوى في 6 سنوات

18٪ نمو قيمة الصفقات لأجهزة نقاط البيع بالربع الثالث من 2015

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان قطاع المستهلك في الكويت حافظ على نموه نسبيا رغم وجود بعض مؤشرات الاعتدال. إذ حافظت القروض الشخصية على قوتها مع تسارع وتيرتها بصورة طفيفة خلال الأشهر الـ 6 الماضية. كما حافظ إنفاق المستهلك أيضا على قوة وتيرته رغم تراجع نمو دخل الأسرة. وقد تشهد الفترة المقبلة بعض التراجع تماشيا مع تراجع مؤشر ثقة المستهلك.

وحافظ نمو القروض الشخصية على قوته مع تسارع وتيرته خلال الأشهر الستة الماضية بعد أن كان معتدلا لما يقارب العامين. فقد جاء نمو القروض الشخصية عند 12,9٪ على أساس سنوي في نوفمبر من العام 2015. وارتفعت التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية لتصل إلى 10,8 مليارات دينار. وقد بقيت القروض المقسطة التي تعطى بغرض تمويل شراء المنازل المحرك الأكبر للنمو مرتفعة بواقع 15,9٪ على أساس سنوي في نوفمبر 2015.

لإنفاق الائتماني

وأشار التقرير الى ان نمو الإنفاق الائتماني شهد تسارعا ملحوظا في الربع الثالث من العام 2015 بعد فترة من التباطؤ. وارتفع نمو قيمة الصفقات لأجهزة نقاط البيع في الربع الثالث من العام 2015 بواقع 17,8٪ على أساس سنوي. كما تسارع إنفاق المستهلك مع احتساب عمليات السحب النقدي من أجهزة السحب الآلي إلى 11,1٪ على أساس سنوي. وتشير هذه البيانات إلى عدم تأثر إنفاق المستهلك بتراجع أسعار النفط منذ منتصف العام 2014.

أما ثقة المستهلك فشهدت تراجعا في النصف الثاني من العام 2015 على الرغم من قوة بيانات القروض والإنفاق. فقد تراجع مؤشر «آراء» ليصل إلى 95 نقطة في ديسمبر من العام 2015 مسجلا أقل مستوى له منذ ما يقارب الـ 6 سنوات. كما يعد هذا الشهر الثاني على التوالي الذي يكون فيه المؤشر أقل من 100. وقد تراجعت مكونات السلع المعمرة والتوظيف بصورة كبيرة خلال الأشهر القليلة الماضية.

ولفت التقرير إلى تباطؤ وتيرة التوظيف للكويتيين في العام 2015. فقد شهدت الوظائف زيادة بواقع 16,100 وظيفة جديدة خلال فترة الإثني عشر شهرا الماضية المنتهية في سبتمبر من العام 2015 مسجلة تحسنا عن الزيادة التي سجلت خلال الفترة ذاتها من العام الماضي والتي بلغت 15,700 وظيفة. إلا أن وتيرة التوظيف قد تراجعت إلى 1,3٪ على أساس سنوي مقارنة بمستواها في العام الأسبق عند 5,3٪ على أساس سنوي.

وجاء معظم التراجع في نمو التوظيف في القطاع الخاص والذي قد يكون نتيجة مكافحة الحكومة للوظائف الوهمية في هذا القطاع. فقد تراجع التوظيف في القطاع الخاص بواقع 10٪ على أساس سنوي لاغيا ما يقارب 6,500 وظيفة خلال الإثني عشر شهرا الماضية. ومن المحتمل ان يكون هذا التراجع الذي يعد الثالث على التوالي نتيجة محاولة السلطات التقليل من الوظائف الوهمية التي يتخذها البعض للحصول على دعم العمالة والامتيازات المالية التي تصرف من قبل الحكومة والتي يحصل عليها موظفو القطاع الخاص.

دخل الأسرة الكويتية

وقال التقرير ان التراجع لمرة واحدة في نمو التوظيف قد أدى إلى تباطؤ نمو دخل الأسرة الكويتية في العام 2015. إذ نقدر ارتفاع إجمالي دخل الأسرة الكويتية من الوظائف غير العسكرية بواقع 3,8٪ على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2015 وفقا لبيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية. فقد بلغ النمو أعلى مستوياته عند 6,6٪ العام الماضي. ويعود هذا التراجع في نمو دخل الأسرة إلى تراجع التوظيف خلال تلك الفترة وليس لتراجع الرواتب. فقد تسارع متوسط نمو الدخل خلال العامين الماضيين واستمر على ذلك حتى الربع الثالث من العام 2015 ليصل إلى 2,4٪ على أساس سنوي إلا أن النمو لايزال عند مستوى أقل من وتيرته التي سجلها في العام 2011. ومن المحتمل ان يحافظ قطاع المستهلك على قوته رغم وجود بعض المؤشرات على اعتدال وتيرته. إذ من المحتمل أن تساهم كل من قوة توظيف الكويتيين بالإضافة إلى قوة الطلب على المنازل في دعم نمو القروض الشخصية في الفترة المقبلة. بينما من المحتمل أن يكون التراجع في التوظيف في القطاع الخاص تراجعا وقتيا. إذ من المتوقع أن يساهم كل من ثبات وتيرة التوظيف الحكومي وتسارع النمو في القطاع الخاص في دعم نمو التوظيف بشكل عام في الفترة المقبلة.

3,8٪ ارتفاع إجمالي دخل الأسرة الكويتية من الوظائف غير العسكرية

عدم تأثر إنفاق المستهلك بتراجع أسعار النفط منذ منتصف 2014

مكونات السلع المعمرة والتوظيف تهبط بصورة كبيرة

نمو القروض الشخصية
(٪ النمو السنوي)

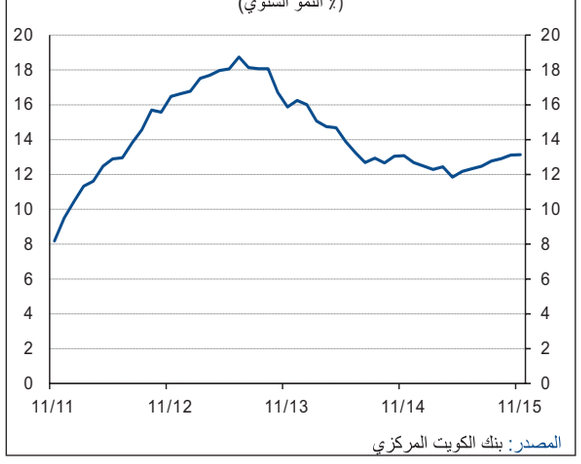

المصدر: بنك الكويت المركزي

الصفقات الائتمانية
(٪ النمو السنوي)

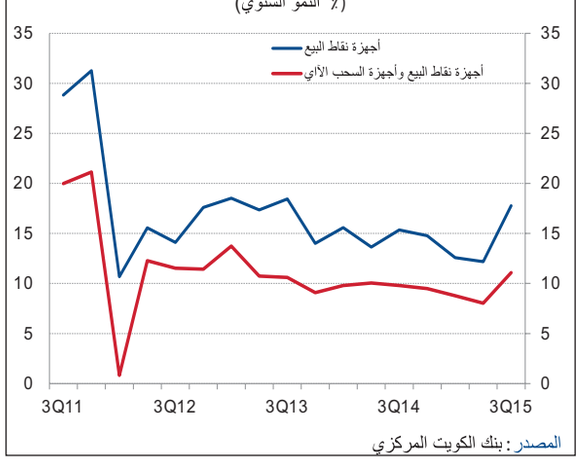

المصدر: بنك الكويت المركزي

مؤشر ثقة المستهلك
(مؤشر)

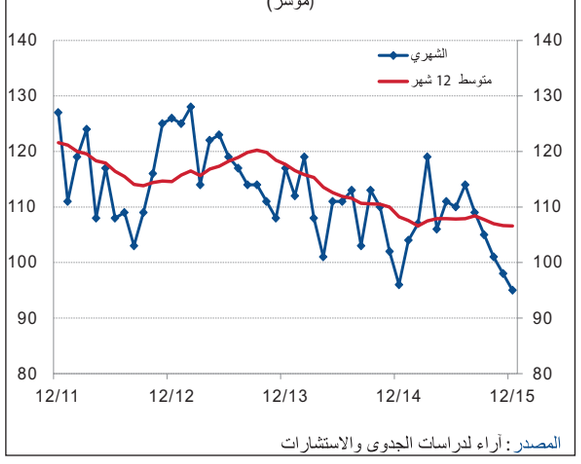

المصدر: آراء لدراسات الجدوى والاستشارات

دخل الأسرة الكويتية من الوظائف المدنية
(٪ النمو السنوي)

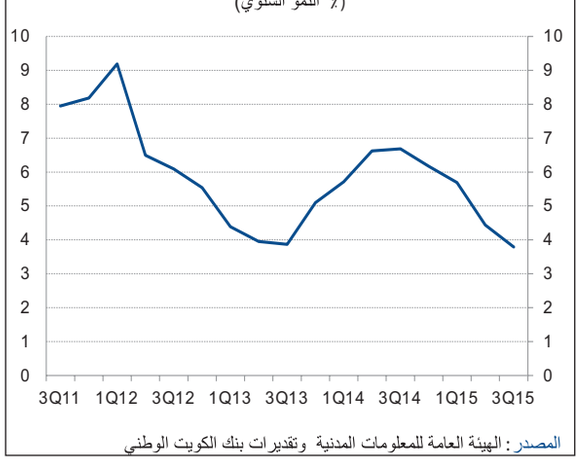

المصدر: الهيئة العامة للمعلومات المدنية وتقديرات بنك الكويت الوطني

الوظائف المدنية الجديدة بين الكويتيين
(متوسط شهري)

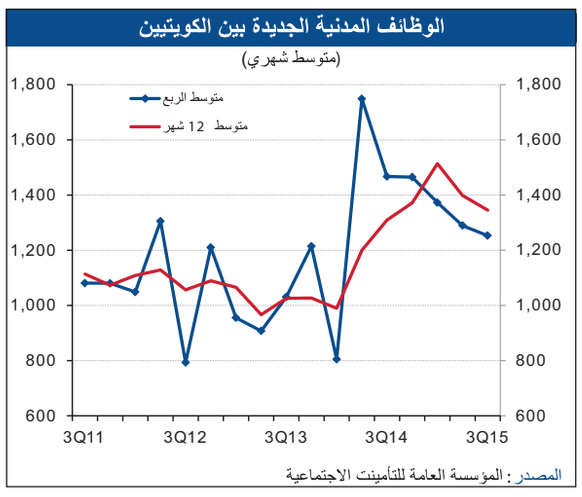

المصدر: المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية

المؤتمر الوطني للاقتصاد المعرفي يطلق مؤشر قياس المعرفة لأول مرة في الكويت برعاية "الأنباء"

الصبيح: حريصون على التحول إلى الاقتصاد المعرفي لجذب المستثمر الأجنبي

هديل الخطيب

قالت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل ووزيرة الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح إن الرعاية السامية لصاحب السمو الأمير للمؤتمر الوطني «وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي» تحمل بين طياتها الكثير من المعاني التي تؤكد على اهتمام القيادة السياسية بالمفهوم المعاصر للاقتصاد المعرفي وترجمة هذا المفهوم على أرض الواقع ضمن الخطط الإنمائية الوطنية، حيث يسلط المؤتمر الضوء على أهمية الترابط المعرفي فيما بين المؤسسات الحكومية بعضها البعض والمنهج الجديد الذي حملته الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية من خلال الخطة الإنمائية لتبني كل ما من شأنه تحسين البيئة التشغيلية والتكنولوجية على نحو يعزز من مكانة الكويت محليا وإقليميا وعالميا.

وأشارت الصبيح خلال افتتاح فعاليات المؤتمر الذي يستمر يومين، إلى أن المؤتمر يعكس جهود الدولة في تبني ومواكبة التوجهات العالمية المعاصرة في التحول نحو الاقتصاد المعرفي والنظر للمعرفة على أنها ثروة مستدامة يجب الاستثمار بها لتحقيق نقلة نوعية في تطوير وظائف الدولة إداريا وفنيا على نحو يفتح آفاق جديدة بإدارة مرافق الدولة الاقتصادية بالشراكة مع القطاع الخاص والمستثمر الأجنبي على أن يقتصر دور الحكومة كمراقب ومنظم وداعم مما سيكون له الأثر البالغ في تنويع الموارد المالية وتخفيف العبء على مالية الدولة علاوة على جذب المستثمر الأجنبي من خلال مشاريع وصناعات استثمارية واستراتيجية تعزز من مكانة الكويت التنافسية على المستوى الإقليمي.

وأضافت بالقول: «الاقتصاد المعرفي غير قائم ومستقل بذاته بل هو جزء محوري من كل الاقتصاديات وأن الجديد في الأمر أنه ينظر للمعرفة على أنها سلعة مقومة ورأسمال يتمحور حول تحويل المعرفة إلى الخام كالأبحاث التطبيقية والأفكار الريادية إلى سلع ومنتجات ومشتقات ذات قيمة مالية مؤثرة ومعتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن هذا المؤتمر يحمل رسالة مباشرة في إعادة تنظيم وظائف الدولة لتكون أكثر انفتاحا على العالم من خلال مشروع قانون يحمل اسم قانون الأنشطة الاقتصادية ويدعو إلى استقلال المؤسسات العامة الاقتصادية ماليا وإداريا ويمنحها حق التمويل الذاتي مما ينعكس إيجابا على حجم الإنتاجية والربحية ويوفر بنية استثمارية جاذبة.

تجارب الدول

من جهته، أشار الأمين العام للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية د.خالد مهدي إلى أن نجاح تجارب الدول ناتج عن تبني الوظائف الإدارية والاقتصادية التي تتسم بالمرونة، والواقعية، والتطوير والتكيف مع التغيرات الجارية في العالم، حيث جعلت تلك الدول من المعرفة منصة تنطلق منها لرسم الاستراتيجيات والسياسات والمشاريع. ولم تكتف بتبني الوظائف المعاصرة فحسب، بل هي في تطور متنام لتطوير خططها الإنمائية ومشاريعها الإستراتيجية على نحو يوفر البيئة التشغيلية المعززة لمبادئ الابتكار والتنافسية والإنتاجية في قطاع المؤسسات العامة الاقتصادية.

وأوضح أن المؤسسات العامة الاقتصادية تعد البيئة المثالية لتطبيق كل الأنشطة المعرفية التي تهدف لتحقيق الربحية والإنتاجية وخفض التكاليف، بخلاف المؤسسات العامة الإدارية التي تهتم بتسهيل الإجراءات وتيسير الأعمال، كما أنها لا تبحث في أسباب الإنتاجية والربحية، ومن ثم يسعى مؤتمر الاقتصاد المعرفي إلى إبراز دور المؤسسات العامة الاقتصادية في إعادة مفهوم وظائف الدولة على نحو يعزز من التناغم والاتساق مع الاقتصاد المعرفي تمهيدا لرسم السياسات والبرامج التي تساعد الحكومات في تطوير وظائفها وأدوارها بما يضمن تحويل الأصول المعرفية غير المنظمة والمبعثرة إلى أصول ربحية وإنتاجية، علاوة على إظهار دور المؤسسات التعليمية والعلمية والإعلامية كذلك التشريعية في تعزيز الثقافة المؤسسية والوعي المجتمعي حول أهمية ممارسة الأنشطة المعرفية وأثرها في تعزيز مفهوم مجتمع المعرفة وسبل التحول من التعليم الإيداعي نحو التعليم الابداعي، كما يتطلع المؤتمر إلى مناقشة بناء النظام البيئي الابتكاري واثره في تعزيز الفرص الاستثمارية المتنوعة من جهة أخرى.

وأشار الى أن من ابرز أهداف المؤتمر الوطني لوظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي تسليط الضوء على ابرز الوظائف الإدارية والاقتصادية المعاصرة للدولة من منظور الاقتصاد المعرفي وتطوير مفهوم الخطة الإنمائية بما يتسق وفلسفة الاقتصاد المعرفي والمساهمة في بناء بيئة معرفية تساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي ووضع الإطار العام لمفهوم النظام البيئي للابتكار Innovation Ecosystem بالإضافة الى توعية المؤسسات العامة والقياديين بأهمية المعرفة ودورها في تعزيز التنافسية ورفع مستوى الخدمات للجمهور وسيشهد المؤتمر اطلاق اول مؤشر من نوعه يسعى لقياس المعرفة في المؤسسات العامة الاقتصادية، وهو مقياس يظهر حالة المعرفة في تلك المؤسسات من حيث الجودة، والكثافة، والقيمة والفاعلية، مما يوفر معلومات قيمة لمتخذي القرار في كيفية اعداد السياسات الداعمة للأنشطة المعرفية ضمن الخطة الإنمائية للدولة وسبل تطوير وظائف الدولة.

وأضاف بالقول «لقد حرصت الأمانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية على تنظيم هذا المؤتمر بالتعاون مع المشروع الوطني للاقتصاد المعرفي، وبرعاية استراتيجية من قبل البنك الدولي، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والمعهد العربي للتخطيط، كذلك بمشاركة جهات عالمية كشركاء المعرفة للمؤتمر ومنها الاسكو وانسياد علاوة على مشاركة واسعة من كبار الشخصيات العالمية ممن لهم دور في اثراء الحراك المعرفي وصناع القرار ورواد الفكر وأصحاب الرأي والخبرات العملية في مجال الاقتصاد المعرفي.

الوزيرة الصبيح أثناء كلمتها في المؤتمر الوطني للاقتصاد المعرفي أمس (أحمد علي)

"التخطيط": الاقتصاد المعرفي منصة لتحقيق النمو الاقتصادي ومدخل أساسي للابتكار

جانب من الحضور خلال أداء النشيد الوطني

"هواوي": تحقيق النمو مرهون بالتنافسية والتكنولوجيا

قال الرئيس التنفيذي لشركة هواوي الكويت (الراعي الماسي للمؤتمر) تريفور ليو: ان هواوي باتت تقدم خدماتها لأكثر من ثلث سكان العالم وذلك فضل التكنولوجيا العالية التي تعمل وفقها.

ولفت الى أن تحقيق النمو مرهونا بالتنافسية والتكنولوجيا ضاربا المثال بشركته التي تستمر في التكنولوجيا وإقامة شراكات عالمية، مؤكدا حرص الشركة على الاستثمار في الابداع والابتكار وهذا سوف يزيد من تنافسية منتجاتها وخدماتها.

ولفت الى المزايا الكثيرة التي تتمتع بها الكويت مثل الموقع الجغرافي الممتاز والنظام السياسي الديموقراطي والموظفين المتعلمين.

وبين أنه للوقوف على احتياجات الكويت من الخدمات التكنولوجية، تعمل هواوي على الابتكار والابداع مع مشغل اتصالات محلي، مشيرا الى تجاربهم في مساعدة الدول لعمل ما يسمى بالمدن الآمنة مثل تجربتهم في السعودية وكينيا وباكستان اضافة الى ابتكارهم الخاص بإنشاء آبار النفط الذكية.

الحشاش: بناء إستراتيجية ترتكز على الثقافة الإنتاجية

قال رئيس المركز الوطني للاقتصاد المعرفي رئيس اللجنة العليا للمؤتمر الوطني وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي خالد الحشاش ان كون القطاع العام في منطقة الخليج العربية يعد اللاعب الرئيسي في ادارة كافة المرافق العامة الاقتصادية فان بناء الاقتصاد المعرفي يتوقف على مدى جدية حكومتنا في النظر للمعرفة على انها سلعة وثروة مستدامة تتطلب بناء استراتيجية واضحة ترتكز على الثقافة الانتاجية ومبدأ الشراكة الفعلية مع القطاع الخاص والمستثمر الاجنبي ليقود صناعة الحدث الاقتصادي في الدولة والعمل على تطوير المناهج الدراسية لتكون أكثر التصاقا بالواقع المعاصر بعيدا عن النظريات وفن التلقين.

وأضاف «في ظل اتساع رقعة الاقتصاد المعرفي باتت الدول تنقسم الى دول معرفية واستهلاكية وأخرى خاملة وما هو المتوقع مستقبلا بأن ثمة مؤشرا يتبلور حول قياس ما يمكن أن يطلق عليه الناتج المعرفي الاجمالي GKP على غرار الناتج المحلي الاجمالي GDP لمعرفة حجم وقوة وفعالية وكثافة وجودة المعرفة التي تمتلكها الدول ومدى قدرتها في تحويل هذه المعارف الى ثروات وأصول مدرة للاموال».

اهتمام أممي بدعم خطط التنمية بالكويت

قالت ممثلة الأمم المتحدة وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي زينب بنجلون خلال مشاركتها في المؤتمر الوطني - وظائف الدولة المعاصرة من منظور الاقتصاد المعرفي، ان الأمم المتحدة تهتم بدعم خطط التنمية لدى الكويت وبناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة وذلك لتعزيز قوة الاقتصاد. وبين ان انعقاد هذا المؤتمر يأتي بعد مرور شهر واحد فقط على اجندة التنمية المستدامة للعام 2030 والتي نالت اهتمام صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الاحمد وتأييده لـ 17 هدفا تنمويا مستداما، لافتا الى أن الاجندة تتمحور حول التحرر من الفقر والجوع والاتجاه نحو السلم والسلام وتحقيق بيئة سليمة وتقاسم المعلومات.